



مساهمة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي الجزائري دراسة

قياسية 2018-2001

Contribution Of Smes Creation To Algerian Economic Growth Econometric Studies 2001-2018

سلاحي بوبكر	علي العبسي	ركراك مونية*
المركز الجامعي سي الحواس - بريكت	جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
boubakeursellali@cu-barika.dz	labsiali@gmail.com	mounia.rekrak@univ-mascara.dz

تاريخ القبول: 2021/12/30

تاريخ الاستلام: 2021/08/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، باعتبار هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات التي تشكل محورا أساسيا ومحركا فعالا في الاقتصاد الجزائري، حيث سعت الدولة جاهدة بفضل البرامج التنموية الاستثمارية التي تم تطبيقها، في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلنا من خلال الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار المتعدد للفترة 2001-2018، إلى وجود علاقة إحصائية معنوية موجبة بين كل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، مناصب العمل التي استحدثتها والنمو الاقتصادي، أيضا وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في نفس الوقت. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، البطالة، الانحدار المتعدد.

تصنيف JEL: L26، O4، J64، C20.

Abstract:

The aims of this study is to identify contribution of SMEs to economic growth, this sector is considered one of the most important sectors that constitute main axis and an efficient engine in Algerian economy, where State has tried by investment development programs that have been implemented, to support and promote them. Using multiple regression models in period 2001-2018, we found that there is a positive statistical relationship between number of small and medium enterprises established, jobs created and economic growth, at the same time we found inverse relationship between unemployment rates and economic growth

Keywords:

small and medium enterprises, economic growth ,unemployment, multiple regressions

Jel Classification Codes : L26, O4, J64 , C20



1- مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام العديد من الدول، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في عملية النمو و التنمية الاقتصادية، كونها تمثل الركيزة الأساسية في التطوير الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك من حيث مساهمة هذا القطاع في كل من التشغيل و المساهمة فيخلق القيمة المضافة، و المبادلات الخارجية، و زيادة الناتج المحلي... الخ، كما أن الخصائص و المميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مرونة و قدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة يتصف بالتجديد و التغير المستمر، أكسب هذه المؤسسات أهمية و مكانة بارزة ضمن اقتصاديات دول العالم و جعلها محل اهتمام متزايد من قبل العديد من الدول التي عملت على تشجيع بروز هذا النوع من المؤسسات.

وباعتبار النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي ككل، ومعيار للتفريق بين الدول المتقدمة والنامية، هنا سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال وضع برامج تنموية واستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أولته الدولة اهتمام كبير، وخاصة مع تطبيق البرامج التنموية الاستثمارية بداية من 2001، ونظرا لأهمية هذا القطاع والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني ومن خلال ذلك تتبلور لنا إشكالية هذا البحث المتمثلة في:

- ما هو أثر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
للإجابة على اشكالية الدراسة، اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1- تساهم السياسات الحكومية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لمعالجة هذه الاشكالية يتضمن البحث محورين، الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض الدراسات السابقة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي. أما المحور الثاني فخصص لدراسة تحليلية قياسية لأثر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

أهداف الدراسة:

- قراءة في تداعيات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة

- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، تنويع موارد الاقتصاد.

2- الأدبيات النظرية:

1.2 النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة، حيث يبرز النمو الاقتصادي حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، كما يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع، و منه جاء النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً و تطور الفكر الاقتصادي، حيث احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، حيث عرفه الاقتصادي جون ريفوار بالتحول التدريجي لاقتصاد ما نحو التقدم و زيادة الإنتاج، شرط أن يسير الاقتصاد نحو النمو و الزيادة (Rivoire, 1994, p. 79) ، و في تعريف اخر النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. (السريتي، م، 2008)

1.1.2: احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، و تطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، اذ كان الاهتمام الأول للاقتصاديين الكلاسيك ، حيث يعتبر الكلاسيك من مؤسسي الاقتصاد السياسي، و على رأسهم آدم سميث وديفيد ريكاردو و روبرت مالتوس حيث نظروا إلى النمو الاقتصادي على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي" (Guellec, 2001, p. 25) ، و من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية ما يلي: (كبداني، س، 2012، صفحة 18)

- الانتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي: العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وحسب الكلاسيك التغير في الانتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، كما اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فان عملية الانتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.

- ان العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك الى تباطؤ رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.

- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً.

- الحاجة الى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي اداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.



2.1.2: ثم جاء بعدهم النيو كلاسيك أمثال **Schumpeter** واهتماماته بالابتكارات التكنولوجية، حيث يعتبر من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بموضوع النمو الاقتصادي، واعتبر « اتجاه النمو غير مستقر، وذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن العوامل الفنية والتنظيمية لها دورا مهما في عملية النمو »، وتتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.

3.1.2: أما النموذج الكينزي فيوضح احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتحدد من خلاله الطلب الكلي، وإن كان هناك خلل في النظام الرأسمالي فيعود ذلك إلى عدم كفاية الطلب الفعال، والتوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (كبداني، س، 2012، صفحة 39)

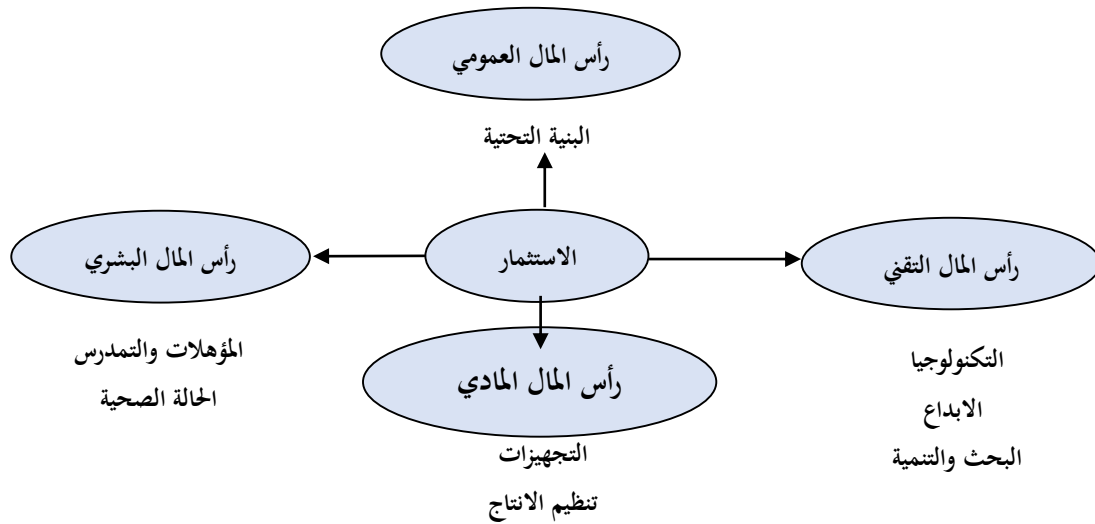
4.1.2: بعدها قدم نموذج **Harrods-Domar** «: أراد كل من "Evsey Domar" (1946-1947) و "Roy Harrod" (1948) تغييرات في النموذج الكينزي، حيث يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج انتشارا وشيوعا، حيث اعتمدا في تحليلهما للنمو على الاستثمار باعتباره عنصر وعامل ضروري لتحقيق النمو، إضافة إلى اعتمادهم على الادخار الذي يدفع بالاستثمارات نحو الارتفاع. نموذج هارود ونموذج دومار يتقربان في تحليلهما للنمو بمعدل النمو الفعلي أو المتوازن، معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي (Arrous , 1999, pp. 48-56).

5.1.2: النموذج النيو كلاسيكي لـ: **Solow** الذي يعد من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي (Gilbert Abraham-Frois, 1991, pp. 182-185)، حيث كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر، ومن خلال نموده استنتج أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي.

6.1.2: نظريات النمو الداخلي: جاء رواد هذه النظريات (نظرية النمو الداخلي) محاولة منهم إيجاد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو ولينأكدوا أيضا على أهمية التكنولوجيا من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن ظروف الاقتصاد بشكل عام. ويرى بعض هؤلاء الاقتصاديون أنه توجد عدة مصادر للنمو الاقتصادي، نذكر منهم **Paul Romer** الذي بين الدور الذي تلعبه الإبداعات في الاقتصاد، وبالتالي دور البحث العلمي في النمو الاقتصادي، حيث يرى **Romer** أن الإبداعات هي عبارة عن الممتلكات و الوسائل الجديدة التي تضاف إلى الممتلكات و الوسائل القديمة، هذه السلع الجديدة تسمح بزيادة تقسيم العمل الذي يعتبر المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، كذلك يضيف **Romer** في تحليله أن التغيير التقني

يساهم في خلق سلع جديدة و الزيادة في كمياتها له الأثر الايجابي على النمو (Romer, 1990) ، أما "Lucas" فركز على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي (Lucas, 1988) ، أما نموذج "Barro" فيبين أن النشاطات الحكومية و البنى التحتية و النفقات العمومية مصدر للنمو الاقتصادي (Barro & Sala-i-Martin, 1995) ، و اهتم البعض الآخر على الانفتاح الاقتصادي. الشكل التالي يوضح لنا محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي:

الشكل 1: محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي.



المصدر: (Guellec, 2001, p. 68) بتصرف.

2.2: الإطار التعريفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة لظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها أو ايجاد الحلول لها و التغلب عليها، حيث أدركت العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتنمية و قدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي و خلق مناصب الشغل، فهذه المؤسسات لها دور فعال في الانتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي لقدرتها على التكيف مع ظروف السوق، و قدرتها أيضا على مقاومة الاضرابات الاقتصادية و صمودها التنافسي، و كذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية و اشباع الحاجات و تحقيق طموحات و تطلعات الأفراد (Bouyahiaoui , Benteyeb , & Hammache , 2014) .

ان اعطاء تعريف خاص بهذه المؤسسات يعتبر عاملا مهما لوضع سياسات و برامج الدعم لها، و التي يجب أن تعمل وفقا لكل دولة نظرا للأهداف التي تسعى وراء تحقيقها، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة



من الخصائص يمكن حصرها ضمن الملكية المحلية، سهولة التأسيس، قابليتها للابتكار والإبداع، فهي تعد أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا للمرونة التي تتميز بها وسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على توفير مناصب شغل وخلق القيمة المضافة و دخول أسواق خارجية حيث يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 17-02 الصادر في جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر، حيث تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات. (الجريدة الرسمية، 2017 العدد 02):

- كل مؤسسة تشغل من واحد (1) الى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوية أربعة 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية.

ويقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

الأشخاص المستخدمين: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهر.

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الدراسات السابقة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة مهمة نحو المساهمة في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة من خلال خلق عدد من مناصب الشغل عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي خفض مستويات البطالة، إضافة إلى المساهمة في ترقية الصادرات والمساهمة في الناتج الداخلي الخام وتطوير التجارة الخارجية على العموم. تطرقت العديد من الدراسات لدراسة هذه العلاقة ومنها:

1.3 : دراسة شليل عبد اللطيف و عياد سيدي محمد (Chelil& Ayad, 2009, pp. 139-152): حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تحسن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية، و الانفتاح على الاقتصاد الخارجي بعد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، كما هدفت الدراسة الى التدقيق في الاجراءات التي وضعتها السلطات لهذا النوع من المؤسسات لمواجهة عالم ذو تنافسية عالية، حيث اوضحت نتائج الدراسة أن التدابير التي وضعتها الجزائر لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في تحقيق الأهداف بطريقة جزئية كخلق فرص العمل، و تلبية احتياجات بعض القطاعات (BTP مثلا)، لكنها بعيدة كل البعد عن الوصول الى ما يسمى الأهداف الاستراتيجية، على سبيل المثال الحفاظ على مستوى معين من القدرة التنافسية في مواجهة المنافسة التفاعلية، ضمان الدخل من أرصدة المدفوعات غير الهيدروكربونية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود و الدعم على هذا المستوى.

2.3 : دراسة نسيم سابق (سابق، ن، 2016) هدفت الى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، و ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد و برنامج (EViews) و طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، و قد أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي و قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي و الواردات خارج قطاع المحروقات.

3.3: دراسة بوشيخي رضا واخرون (Bouchikhi&All, 2016, pp. 157-168): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم تأثيرها على عوامل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2001 إلى 2013، وذلك باستخدام الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لكن يتعين على الدولة التنسيق بين مختلف الهيئات والوكالات المنشأة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لزيادة نسبة النمو أكثر، وليصبح مستدامًا.

4.3 : دراسة عامر عبد الرحيم (عامر، ع، 2017، الصفحات 135-152) : حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يبين مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال دراسة أهم بعدين لهذا الموضوع، أولهما مؤشر تطور النظام المصرفي على اعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة التي تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ثانيهما دعم النمو الاقتصادي حيث أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد له أن ينعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي، حيث اعتمد على نموذج اقتصادي قياسي لإجراء



الدراسة القياسية باستخدام المربعات الصغرى، و بينت النتائج لتؤكد على أهمية النظام المصرفي في ايجابية العلاقة بين نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أي أن التمويل لا بد أن ينعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

5.3: دراسة كرزابي دنيا واخرون (Kerzabi&All, 2019, pp. 306-318) : الغرض من هذه الدراسة هو تحليل تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2016، مع السيطرة على العوامل الأخرى التي تؤثر على هذا النمو. توصلت الباحثة من خلال نتائج الانحدار أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي ايجابية بشكل كبير ولكن لا تزال منخفضة.

و بالتالي و اعتمادا على القراءات في الدراسات السابقة، ستكون دراستنا متوافقة مع الكثير من الدراسات في هذا المجال، حيث أظهرت نتائج معظم الدراسات السابقة دور و أثر مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني و النمو الاقتصادي، الا أننا في دراستنا سنعمد على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع و أما المتغيرات المفسرة له فسندرج كل من معدلات البطالة، عدد مناصب العمل المحدثة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد هذه المؤسسات، اضافة الى التضخم و ذلك خلال فترة دراسة تمتد من 2001 الى 2018.

4. الدراسة القياسية لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018:

تتفق البحوث و الدراسات العلمية و التجارب الميدانية في الدراسات السابقة الى أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء اقتصاد حيوي، باعتبارها محرك أساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فمن خلال الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها، أثبتت وجود علاقة ايجابية بشكل كبير بين النمو الاقتصادي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و انطلاقا من هنا ستكون دراستنا في محاولة اثبات العلاقة هذه لفترة الممتدة ما بين 2001-2018، و ذلك بالاستناد على دراسة بوشيخي رضا و آخرون التي هدفت إلى قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري و ذلك للفترة ما بين 2001 و 2013، و ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد.

1.4: نموذج الدراسة وتحديد المتغيرات

انطلاقا مما سبق واستنادا على ما تم دراسته في الإطار النظري، سوف يتم تحديد متغيرات الدراسة المعتمدة من طرف الباحثين، من أجل الدراسة القياسية للنموذج القياسي الاقتصادي، باعتبار أن صياغة النموذج القياسي تعد من أهم مراحل بناء النموذج، حيث يرجع ذلك الى ما يتطلبه هذا النموذج من تحديد للمتغيرات التي سوف يشتمل عليها، سنستخدم في دراستنا نموذج انحدار خطي لتحديد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي ولدراستنا هذه تم الاستناد على النموذج التالي:

$$\text{CROIS} = f(\text{CHOM}, \text{EMP}, \text{INF}, \text{PME})$$

حيث أن كل القيم المأخوذة ممثلة بنسب مئوية، ومأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، ومنشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبإدخال اللوغاريتم على النموذج لا يصبح لدينا مشكلة عدم تجانس بيانات السلسلة الزمنية، وتصبح معاملات النموذج مروونات أي إذا تغير اي متغير مستقل بوحدة واحدة سيتغير النمو الاقتصادي بقيمة المعامل، ومنه يصبح لدينا النموذج التالي:

$$\text{LogCROIS}_t = a_1 + a_2 \text{LogCHOM}_t + a_3 \text{LogEMP}_t + a_4 \text{LogINF}_t + a_5 \text{LogPME}_t + \varepsilon_i$$

حيث:

CROIS: النمو الاقتصادي، و يمثل المتغير التابع.

CHOM: البطالة.

EMP: مناصب العمل المحدثة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

INF: معدل التضخم.

PME: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الدراسة

a1: ثابت الدالة، حيث يمثل محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

a2,3,4,5: تمثل مقدرات النموذج، و تدل بشكل أكثر تحديدا على معاملات.

εi: تمثل حد الخطأ العشوائي



نلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي، لهذا تم ادراج حد الخطأ ϵ_i ، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تأثر في النمو الاقتصادي، ويصعب قياسها.

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتميز معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار... بعدم الاستقرار (Green (1982, Nelson et Poisser ; 2000)، حيث يعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، حيث هناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، في بحثنا هذا سنستخدم طريقة اختبار جدر الوحدة **Unit Root Test** الذي يمكن أجرائه بعدة طرق.

نتائج الاستقرارية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج الاستقرارية للنموذج

المتغيرات	المستوى	المعنوية
Logcrois	1st	0.0090
Logchom	1st	0.0105
Logemp	nd2	0.0042
Loginf	1st	0.0101
Logpme	2nd	0.0026

المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

يتضح من اختبار الاستقرارية أن السلاسل الزمنية (Logcrois, Logchom, Loginf) تستقر في المستوى الأول، أم السلسلتين (Logemp, Logpme) تستقر في المستوى الثاني، وبالتالي تم رفض فرضية العدم التي تشير الى عدم استقرارية السلاسل.

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعطينا العلاقة على المدى الطويل والقصير.

3.4 تقدير نموذج الدراسة:

بعد اختبار الاستقرارية، سوف يتم تقدير واختبار النموذج، وذلك من أجل التأكد من مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها، وذلك اعتمادا على الحزم الاحصائية لبرنامج (Eviews)، واستنادا على طريقة المربعات الصغرى لنموذج الانحدار المتعدد، وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 2: نتائج تقدير النموذج

Method: Least Squares

Date: 07/27/21 Time: 20:34

Sample: 2001 2018

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.272434	8.34866	0.789695	0.3233
LOGCHOM	-2.421144	0.520546	-1.954844	0.1132
LOGEMP	1.269478	0.456874	1.366599	0.0836
LOGINF	-0.153753	0.321584	-0.402521	0.0154
LOGPME	2.723216	0.213521	2.457762	0.0362
R-squared	0.959488	Mean dependent var	2.335654	
Adjusted R-squared	0.861657	S.D. dependent var	0.246708	
S.E. of regression	0.115447	Akaike info criterion	-1.677260	
Sum squared resid	0.154577	Schwarz criterion	-0.106860	
Log likelihood	13.58479	Hannan-Quinn criter.	-1.367216	
F-statistic	7.337854	Durbin-Watson stat	2.803332	
Prob(F-statistic)	0.000125			

المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

ووفقا للجدول رقم 02 كانت نتائج تقدير النموذج كمايلي:

$$\text{LOGCROIS} = 6.27 - 2.42 \text{ LOGCHOM} + 1.26 \text{ LOGEMP} - 0.15 \text{ LOGINF} + 2.72 \text{ LOGPME}.$$

5تحليل النتائج:

1.5 نتائج تقدير النموذج:

- جودة تفسير النموذج تفسير النموذج تقدر بـ 0.95 لأن معامل التحديد $R^2 = 0.9594$ ، أي أن متغيرات الدراسة تفسر نسبة 95% المتغير التابع LOGCROIS.



- معامل التحديد المعدل قدر ب 0.861، مما يعني أن 86% من المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير المتغير التابع أي النمو الاقتصادي، أي أن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي سببها المتغيرات المدرجة في النموذج، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي والذي يمثل نسبة 14% فهي ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وتدرج في حد الخطأ ϵ_i .

- نلاحظ أن **Prob (F)** تساوي $0.0001 > 0.05$ ، وهذا ما يعني أن النموذج معنوي ويمكن الاعتماد عليه في تحليل النمو الاقتصادي.

- أظهر اختبار **DW** وجود استقلال بين البواقي أي أنه لا يوجد ارتباط اتّي بينهما، حيث وجد من نتائج الاختبار أن $DW=2.80$ ، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ، والتي مفادها انعدام الارتباط الذاتي، ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- بالنسبة لمتغير البطالة فمعنويته (**0.113**) وهي تقارب نسبة المعنوية المحددة من الباحث (10%) حيث أن انخفاض معدل البطالة ب 1% سوف يؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي ب 2.42%.

- مناصب العمل المحدثة معنوية في النموذج (**0.083**) وهو أقل من (10%) ارتفاع مناصب العمل المحدثة بوحدة واحدة أي 1%، سوف يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 1.26%.

- متغير عدد المؤسسات معنوي (**0.036**) وهي أقل من نسبة المعنوية المحددة من الباحث (10%)، حيث أن ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة واحدة، سوف يؤدي حتماً إلى الرفع من النمو الاقتصادي بنسبة 2.72%.

- متغير التضخم معنوي (**0.015**) وهو أقل من نسبة المعنوية المحددة من الباحث (10%)، حيث كلما انخفض التضخم بنسبة واحدة يرتفع معدل النمو (0.0154)، وهو ما يتطابق مع الأدبيات النظرية.

2.5 الاختبارات الإحصائية لتشخيص النموذج:

إن إحدى مراحل تحليل السلاسل الزمنية المهمة هي مرحلة فحص مدى الملائمة **diagnostic checking**، ويتم فحص وتدقيق النموذج من خلال التحليل الجيد لسلسلة الأخطاء المقدر $\{\hat{\epsilon}_t\}$ ، وبعد استخراجنا لنموذج الدراسة، سوف نتأكد من صلاحيته التامة بمجموعة اختبارات تشخيصية قبل إسقاطه في تفسير الواقع الاقتصادي.

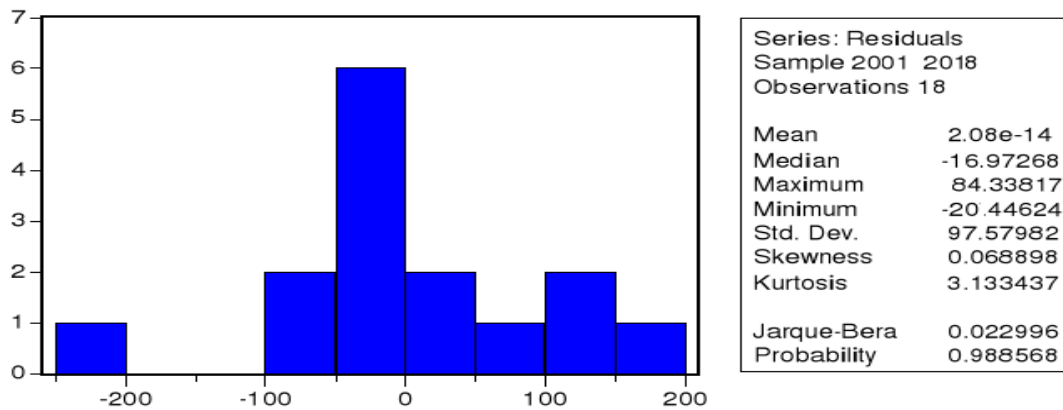
اختبار (**Jarque-Bera**): لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر سوف يتم اعتماد اختبار (**Jarque-Bera**)، حيث يضمن هذا الاختبار أن العناصر العشوائية تتوزع وفق التوزيع الطبيعي، وتتمثل فرضيات النموذج:

H0: البواقي تتبع القانون الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع القانون الطبيعي

نتائج الاختبار نوضحها في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار القانون الطبيعي Jarque Bera



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات EViews

يتضح من الجدول أن قيمة الاحتمال تساوي 0.9885 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل بالفرضية المدعومة، أي أن سلسلة البواقي تتمتع بتوزيع طبيعي.

من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية التي تم اعتمادها في الدراسة القياسية يتبين لنا صلاحية النموذج.

3.5. التفسير الاقتصادي للنموذج:

- اشارة الجزء الثابت: من خلال جدول تقدير النتائج يتضح أن قيمة الجزء الثابت (**a1**) و اشارته موجبة، ومن ثم فيمكن القول إنه مقبول اقتصاديا.

- من خلال نتائج اختبار النموذج نلاحظ وجود علاقة عكسية بين البطالة و النمو الاقتصادي، فنتيجة للبرامج الاستثمارية و برامج دعم النمو الاقتصادي مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة، حيث استطاعت هذه المؤسسات تغطية الطلب المتزايد على العمل، و ذلك بتوفيرها لمناصب شغل في فترات قصيرة و بتكاليف منخفضة، اضافة الى تميز هذه المؤسسات بسهولة تأسيسها و مرونتها مما جعلها تتوزع في مختلف المناطق و الجهات، مما يجعلها تساهم



في التخفيف من البطالة، و بالتالي ادراج عدد كبير من المشغلين، مما يزيد من الطاقة الانتاجية، و بالتالي زيادة انتاجية العمل، و بطبيعة الحال سوف يؤدي ذلك الى زيادة في النمو الاقتصادي.

- أما بالنسبة للعلاقة بين مناصب العمل المستحدثة والنمو الاقتصادي، فظهور المعامل موجب يبرهن وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، وكذا سهولة تأسيسها، مما ساعد على استحداث عدد كبير لمناصب العمل طيلة فترة الدراسة.

- أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف كان له تأثير على الزيادة في النمو الاقتصادي، فان ظهور معامل موجب يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين، فكلما زادت عدد هذه المؤسسات زاد النمو الاقتصادي، هذه الزيادة ناتجة عن سياسة الدولة في ترقية هذا القطاع من خلال عدة إجراءات والقوانين الجديدة والمحفزة للمستثمرين، وذلك في ظل البرامج التنموية الاستثمارية، بالإضافة الى التسهيلات من أجل إنشاء مثل هذه المؤسسات، كان لها الأثر الايجابي.

- ان العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية طيلة فترة الدراسة، حيث أن انخفاض معدل التضخم سوف يصاحب ارتفاع في النمو الاقتصادي، حيث عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا، وذلك من خلال تطبيق مختلف البرامج والسياسات التنموية التي تطرقنا اليها سابقا، وخاصة مع السنوات الأخيرة التي اعتمدت فيها الجزائر السياسة النقدية والخفض من الانفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي.

6. الخاتمة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة خاصة مع برامج دعم النمو الاقتصادي، قد تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، حيث قامت هذه المؤسسات بفرض مكانتها في السوق الجزائري، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبعد بناء النموذج القياسي ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية، وبعد التأكد من صلاحية التامة للنموذج، استنتجنا ما يلي:

من خلال نتائج اختبار النموذج نلاحظ وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، أي أن ومن خلال البرامج التنموية، تم خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي استحداث مناصب عمل، مما نتج انخفاض في مستويات البطالة.

وجود علاقة معنوية موجبة بين مناصب العمل المستحدثة والنمو الاقتصادي، فطبيعة وخصائص هذه المؤسسات، وكذا سهولة تأسيسها، ساعد على استحداث عدد كبير لمناصب العمل طيلة فترة الدراسة.

أما الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان له الأثر الموجب على النمو الاقتصادي، فكلما زادت عدد هذه المؤسسات زاد النمو الاقتصادي، هذه الزيادة ناتجة عن سياسة الدولة في ترقية هذا القطاع من خلال عدة اجراءات والقوانين الجديدة والمحفزة للمستثمرين، وبالتالي زيادة الاستثمارات في عدة قطاعات ساعد على الرفع من النمو الاقتصادي.

وبالتالي شكلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، الا أن التجربة الجزائرية في هذا القطاع لا تزال ناشئة و تتطلب المزيد من التغييرات التي تمكن أن تعزز هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني، لذلك سنحاول في نهاية دراستنا هاته تقديم التوصيات التالية:

- ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ووضع الميكانيزمات التنظيمية و التسييرية و التجهيز و التهيئة التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات و خاصة في ظل التطورات التكنولوجية و المنافسة.

- السعي وراء تأهيل هذه المؤسسات و تحسين قدراتها التنافسية.

- توفير الامكانيات البشرية و المادية و تسهيل الاجراءات الادارية الخاصة بانشاء هذا النوع من المؤسسات.

- ترقية ميكانيزمات هذا القطاع عن طريق اعداد سياسات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات و خصائصها.

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فيما يخص دعم هذا القطاع، و نقل التكنولوجيا و تبادل التجارب.

7. قائمة المراجع:

- Arrous , J. (1999). *les théories de la croissance*. Paris: éditions du Seuil
- Bouyahiaoui , N., Benteyeb , F., & Hammache , S. (2014). Performance Et Compétitivité Des Pme Algériennes: Quelle Leçon Tirée Des Expériences Internationales? *Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale*, 9(18), 58-79.
- Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change. *Journal of Political Economy*, 98(5), 71-102.
- Arrous , J. (1999). *les théories de la croissance*. Paris: éditions du Seuil.
- Barro, R., & Sala-i-Martin , X. (1995). *Economic Growth*. New-York: McGraw-Hil.



- Bouchikhi&All, r. (2016). Contribution des PME à la croissance économique hors hydrocarbures en Algérie. *Maghreb Review of Economic and management*, 157-168.
- Chelil& Ayad, A. (2009). PME, en Algérie : réalités et perspective. *Revue économie et Management*.
- Gilbert Abraham-Frois. (1991). *Dynamique économique*. Paris: édition Dalloz, 7 éditions.
- Guellec, D. (2001). *les nouvelles théories de la croissance*. France: édition la découverte.
- Kerzabi&All. (2019). Le rôle des PME dans la croissance économique en Algérie. *Journal of Economic Integration*.
- Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development". *ournal of Monetary*(22), 3-42.
- Rivoire, J. (1994). *L'économie de marché, Que sais-je ? Alger*. editions Dahleb.
- الجريدة الرسمية. (11 جانفي, 2017 العدد 02). 02-17, قانون. المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر. السريتي, م. (2008). النظرية الاقتصادية. الأردن: الدار الجامعية.
- سابق, ن. (2016). أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014). رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1.
- عامر, ع. (2017). تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1995-2015). الريادة لاقتصاديات الأعمال، 134-152.
- كبداني, س. (2012). أطروحة دكتوراه. أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية. جامعة تلمسان.